



## دور استخدام نظم المعلومات الإلكترونية في أعمال المراجعة الداخلية

(دراسة ميدانية على الجامعات الليبية)

أكرم عبدالله هويسة

كلية الاقتصاد العجيلات جامعة الزاوية

a.huweesah@zu.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2025/12/7 - تاريخ المراجعة: 2025/12/11 - تاريخ القبول: 2025/12/18 - تاريخ النشر: 2025 /12/24

### ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة بشكل واضح ومباشر إلى معرفة دور استخدام نظم المعلومات الإلكترونية في أعمال المراجعة الداخلية في الجامعات الليبية، وذلك من خلال دراسة ميدانية تمت على الجامعات الليبية (جامعة الزاوية، جامعة صبراتة). ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتصميم استبانة مكونة من (24) فقرة تتعلق بقياس دور استخدام نظم المعلومات الإلكترونية في أعمال المراجعة الداخلية في الجامعات محل الدراسة. وتم توزيع (14) استبانة على المراجعين الداخليين بهذه الجامعات عن طريق المقابلة الشخصية وتم تجميعها بالكامل. وتم تحليل هذه البيانات المجمع باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) حيث تم استخدام الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستنتاجي. وقد خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: استخدام النظم الإلكترونية يسهم بشكل واضح في تحسين أداء المراجع الداخلي عبر تعزيز الدقة والسرعة وتحسين جودة التحليل والتقارير.

وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة الاستمرار في تطوير وتحديث النظم الإلكترونية المحاسبية بما يتوافق مع احتياجات المراجعة الداخلية الحديثة.

**الكلمات المفتاحية:** نظم المعلومات الإلكترونية - المراجعة الداخلية .

### Abstract:

This study aimed explicitly and directly to examine the role of using electronic information systems in internal auditing activities at Libyan universities. The study was conducted through a field survey applied to Libyan universities, namely the University of Zawiya and the University of Sabratha. To achieve the study's objectives, the researcher designed a questionnaire consisting of (24) items to measure the role of electronic information systems in internal auditing practices within the selected universities. A total of (14) questionnaires were distributed to internal auditors through personal interviews, all of which were fully completed and collected.

The collected data were analyzed using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS), employing both descriptive and inferential statistical methods. The study concluded with several key findings, most notably that the use of electronic systems significantly contributes to improving the performance of internal auditors by enhancing accuracy, increasing speed, and improving the quality of analysis and reporting.

The study also presented several recommendations, the most important of which is the necessity of continuously developing and updating electronic accounting systems in line with the requirements of modern internal auditing practices.

**Keywords:** Electronic Information Systems – Internal Auditing.

## 1- المقدمة:

شهد العالم في السنوات الأخيرة تغيرات واضحة وملموسة في البيئة التكنولوجية مما أدى إلى توسع في استخدام الحاسب الآلي ومن أبرزها مجال النظم المعلومات المحاسبية حيث اعتمدت أغلب الجهات على استخدام النظم الآلية للتحكم بالمعلومات البيانات الخاصة بها.

تعتبر المراجعة الداخلية من العناصر الأساسية لضمان كفاءة الأداء وشفافية العمليات في المؤسسات المالية، ومع التطور التكنولوجي السريع أصبح استخدام الأنظمة الإلكترونية ضرورة ملحة لتعزيز فعالية المراجعة الداخلية. علاوة على ذلك تعزز الأنظمة الإلكترونية من قدرة المراجعين على رصد المعاملات والمخاطر بشكل فعال، مما يساعد في تطبيق سياسات الرقابة الداخلية بشكل أكثر فعالية. ومع ذلك، يواجه الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا تحديات مثل ضرورة التدريب المستمر للموظفين وضمان أمان البيانات ومع ذلك يتطلب استخدام الأنظمة الإلكترونية في المراجعة الداخلية أن يكون لدى المراجعين مهارات تقنية متقدمة، بالإضافة إلى فهم عميق للأنظمة المستخدمة. لذا، فإن التحدي الأكبر يكمن في التأكد من أن المراجعين مجهزين بالمعرفة اللازمة لاستخدام هذه الأنظمة بفاعلية.

## 2- الدراسات السابقة

تطرق لدراسات السابقة التي تناولت الموضوع وذلك للاستفادة منها من حيث معرفة طرق جمع وتحليل البيانات والنتائج والتوصيات التي توصلت إليها تلك الدراسات، والآتي سرداً لأهم الدراسات السابقة وفقاً للتسلسل الزمني التصاعدي وهي كما يلي:

1- دراسة سهى محمد الكنيدري ومها الصائغ (2020) "أثر استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة الداخلية" جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، مجلة علمية:

ركزت الدراسة على تحليل تأثير استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات في المراجعة الداخلية بمكاتب المراجعة في جدة. وخلصت النتائج إلى أن الأنظمة الرقمية تزيد من شفافية العمليات، وتدعم مراقبة الأداء، وتحسن من فعالية إدارة المخاطر.

2- دراسة رانية نور الدين عثمان ومحمد المعتر المجتبى محمد (2021) "دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين جودة المراجعة الداخلية باستخدام الحاسب الآلي" جامعة النيلين السودان، رسالة ماجستير:

تناولت الدراسة أهمية تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية لتحسين جودة أعمال المراجعة الداخلية، مستعرضة دراسة حالة على شركة ليدر تكنولوجي. أثبتت الدراسة أن نظم المعلومات الإلكترونية تساهم بشكل كبير في تحسين كفاءة ودقة التقارير المالية وتقليل الأخطاء في العمليات المحاسبية.

3- دراسة سفيان آزر عبد الكريم (2022) أثر استخدام تقنية المعلومات على كفاءة المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية العراقية" جامعة الإسكندرية، مصر، أطروحة دكتوراه:

هدفت الدراسة إلى استكشاف تأثير تطبيق تقنية المعلومات على تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية العراقية. وتوصلت إلى أن استخدام التقنيات الحديثة أدى إلى زيادة فعالية الإجراءات وتحسين جودة التقارير المالية وتقليل احتمالية التلاعب بالبيانات.

4- دراسة سفيان آزر عبد الكريم (2023) " أثر استخدام مراقب الحسابات لتكنولوجيا المعلومات على جودة أدائه المهني" جامعة الإسكندرية، مصر، مجلة علمية:

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير استخدام مراقب الحسابات لتكنولوجيا المعلومات على جودة أدائه المهني في بيئة الأعمال الإلكترونية. وقد أثبتت النتائج أن استخدام التقنيات الرقمية يعزز من كفاءة المراجعات ويقلل من الأخطاء البشرية، مع ارتباط إيجابي بين الخبرة المهنية للمراجع الداخلي والقدرة على استخدام التكنولوجيا بفاعلية.

ما يميز هذا الدراسة عن الدراسة السابقة:

يتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في متغيراته وكذلك أدوات جمع البيانات وطريقة صياغة الجانب النظري وكيفية تصميم أداة الدراسة وتختلف الدراسة الحالي مع الدراسات السابقة في حجم مجتمع الدراسة الحالية بالإضافة إلى بيئة الدراسة، بالإضافة إلى تقديم نموذج تحليلي جديد بدمج بين التزام نظام المعلومات الإلكتروني وأعمال المراجعة الداخلية. ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أن معظم هذه الدراسات لم تتفق مع الدراسة الحالي من حيث موضوع التطبيق وتختلف في بعض المتغيرات والبيئة المكانية التي تتناولها وبمراجعة الدراسات السابقة وتوصياتها يتضح مدى الحاجة إلى إجراء الدراسة الحالية.

3- مشكلة الدراسة:

أصبح من الضروري جداً في وقتنا الحالي أن تلبي المؤسسات عملية التطور باستخدام النظام المحاسبي الإلكتروني لأنه مما لا شك فيه أن النظام الإلكتروني هو الذي يسود العالم في شتى المجالات حيث أن هناك دور في استخدام النظام الإلكتروني في الأعمال المحاسبية والمالية وأن هذا الدور سواء إيجابياً أو سلبياً سوف تتأثر به بيئة العمل وأن هناك علاقة قوية تربط علم المحاسبة بالعلوم الأخرى ومنها المراجعة الداخلية التي تقوم بدور هام في عملية التدقيق والتأكد من صحة المعلومات التي يستخرجها النظام المحاسبي، لذا سوف يكون هناك دور في استخدام الأنظمة الإلكترونية في أعمال المراجعة الداخلية أو في أداء المراجع الداخلي.

ويمكن صياغة المشكلة في التساؤل التالي:

ما دور نظم المعلومات الإلكترونية في أعمال المراجعة الداخلية؟

من خلال هذا التساؤل الرئيسي يمكن وضع الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو دور نظام المحاسبي الإلكتروني في أعمال المراجعة الداخلية ؟

2- ما دور النظم الإلكترونية في أداء المراجع الداخلي؟

4- فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة ولغرض تحقيق الغايات والأهداف التي تسعى الدراسة إليها يمكن تحديد فرضية الدراسة الرئيسية كما يأتي:

- يوجد دور معنوي لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المستخدمة في دعم وتطوير عمليات المراجعة الداخلية.

ولاختبار الفرضية الرئيسية تم وضع الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد دور في فاعلية تغير النظام المحاسبي الإلكتروني على أعمال المراجعة الداخلية.

- هناك دور عند استخدام النظم الإلكترونية في أداء المراجع الداخلي.

5- أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى عدة أطراف:

1- بالنسبة لعلم المحاسبة: أحد المساهمات والدراسات التي تسلط الضوء على مفهوم المراجعة الداخلية ما يساهم في

إضافة قدر معين من المعرفة.

2- بالنسبة للباحث: تنمية وتطوير المهارات العلمية والعملية وتدريبه على الدراسة

3- زيادة مستوى إدراك المؤسسات العامة لمفهوم النظم الإلكترونية وذلك من خلال تطوير عملية المراجعة وأساليبها

المتبعة بحيث تلائم مع التطورات المستمرة.

6- أهداف الدراسة:

1- التعرف على المفاهيم العامة حول المراجعة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبية الإلكتروني.

2- تقييم دور النظام الإلكتروني في أداء المراجعة الداخلية

3- التعرف على دور النظم الإلكترونية في أداء المراجع الداخلي.

4- قياس مدى تحسين أداء المراجعة الداخلية من خلال استخدام التكنولوجيا.

7- منهجية الدراسة:

اتبع في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي الإحصائي في جمع البيانات الميدانية وتحليلها للتعرف على مدى

استخدام النظم الإلكترونية ودورها في أعمال المراجعة الداخلية وحتى يتم تغطية موضوع الدراسة تم الاعتماد في جميع

البيانات على النحو التالي:

1- الجانب النظري: يتمثل في الكتب والمجلات العلمية والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة وقسم ثلاثة مباحث:

أ- المبحث الأول: المراجعة الداخلية.

ب- المبحث الثاني: النظم الإلكترونية المحاسبية.

ج- المبحث الثالث: المراجعة الداخلية في نظم المعلومات الإلكترونية.

2- الجانب العملي: يعتمد الباحث على تصميم استمارة استبيان وتوزيعها، والتي من خلالها يتم الحصول على البيانات الأولية من عينة الدراسة وتحليلها والعمل على استخراج النتائج.

## 8- حدود الدراسة:

1- الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على دور استخدام النظم الإلكترونية في أعمال المراجعة الداخلية

2- الحدود الزمنية: 2025/9/10 إلى 2025/12/23 م.

3- الحدود المكانية: تمثلت في الجامعات الليبية (جامعة الزاوية- جامعة صبراتة).

4- الحدود البشرية: مكتب المراجعة الداخلية .

## 9- نموذج الدراسة:

اعتمد الباحث على متغيرين وهما

- المتغير المستقل (النظام الإلكتروني).

- المتغير التابع (المراجعة الداخلية)

## 10- مجتمع وعينة الدراسة:

- مجتمع الدراسة: العاملين بمكتب المراجعة الداخلية بالجامعات الليبية.

- عينة الدراسة: إدارة المراجعة الداخلية.

## مفهوم المراجعة الداخلية:

هناك عدة تعريفات للمراجعة الداخلية كل تعريف ينظر لها من وجهة نظر مختلفة: حيث عرفها المراجعين الداخلين في الولايات المتحدة الأمريكية على أنها "وظيفة تقييم مستقل داخل الشركة لفحص وتقييم أنشطتها وذلك خدمة لهذه الشركة". (الحداد، 2010: 361)

ويمكن تعريف المراجعة الداخلية بأنها: (مجموعة من الإجراءات التي تنشأ داخل الشركة لغرض التحقيق من تطبيق السياسات المالية والإدارية "التشغيلية" المرسومة). من خلال هذا التعريف يتضح ان وظيفة المراجعة الداخلية لا تقتصر على الأمور المالية فقط بل تتعداها الإدارية الأخرى (التشغيلية) وبالتالي فهي تهتم بما يلي: (اشتوي، 2013: 86)

1- التقييم الدوري للسياسات الإدارية الأخرى والإجراءات والتنفيذية المتعلقة بها، وإبداء الرأي حيالها وذلك بغرض تحسينها وتطويرها لتحقيق أعلى كفاءة إدارية.

2- التقييم الدوري لسياسات المالية والمحاسبية وكل الإجراءات التنفيذية المتعلقة بها التأكد من أنها تسير دون انحراف.

تعتبر المراجعة الداخلية من أهم الوسائل التي تستخدمها الإدارة بغرض التحقيق من فاعلية الرقابة الداخلية ويمكن تعريف المراجعة الداخلية بأنها نشاط تقييمي مستقل تقوم به إدارة أو قسم داخل المنشأة ومهمته فحص الأعمال المختلفة في المجالات المحاسبية والمالية والتشغيلية وتقييم الإدارات والأقسام في هذه المنشأة وذلك كأساس لخدمة الإدارة العليا وكما أنها رقابة إدارية تؤدي عن طريق قياس وتقييم فاعلية الوسائل الرقابية الأخرى. (حجازي، 2010: 13)

وعرفت أيضا بأنها مجموعة من أوجه النشاط المستقلة داخل المشروع تنشئها الإدارة للقيام بخدماتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وأموال للوحدة الاقتصادية" (الحداد، 2010: 360).

كما عرفت على أنها مجموعة من الإجراءات التي تنشأ داخل الشركة لغرض التحقيق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية المرسومة". (الحداد، 2010: 361).

### أهمية المراجعة الداخلية:

ترجع أهمية المراجعة الداخلية إلى كونها وسيلة تخدم عدة جهات تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات والخطط المستقبلية، ومن هذه الفئات نجد كل من:

- **الإدارة المؤسسة:** وتعتبر المستفيد الأول من عملية المراجعة فهي تطلعها على النواقص الموجودة في نظام المراقبة الداخلية واتخاذ القرارات.
- **لإدارة الضرائب:** وهذا لمعرفة حجم الوعاء الحقيقي الخاضع للضريبة بناء على حصيلة المراجعة الداخلية. (بوتين، 2003: 55).
- **لإدارة التسيير:** تعتمد إدارة المؤسسة على بيانات المحاسبية التي تخدم في المراقبة والتخطيط للمستقبل لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة عالية وليس هناك ضمان لصحة دقة البيانات المحاسبية إلا عن طريق فحصها من قبل هيئة فنية محايدة.
- **للملاك والمستخدمين:** تلجأ هذه الطاقة إلى القوائم المالية المعتمدة لمعرفة الوضع المالي للوحدات الاقتصادية ومدى متانة مراكزها المالية لاتخاذ القرارات في توجيه مدخراتهم.
- **للدائنين والموردين:** حيث يعتمدون على تقرير المراجع لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام من قبل المؤسسة في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه.
- **للهيئات الحكومية:** وذلك لغرض التخطيط والمراقبة وفرض الضرائب وتحديد الأسعار وتقديم الإعانات في بعض الصناعات.
- **للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى:** تلعب هذه دورا هاما في تمويل قصير الأجل للمؤسسات لمقابلة احتياجاتها وتوسعاتها لهذا أنها تعتمد على القوائم المالية وتقرير المراجع لدراسة وتحليل القوائم المالية وقبول المؤسسة من ناحية الائتمان المصرفي (القروض). (خلاص، 2013: 51)

## أهداف المراجعة الداخلية:

تهدف المراجعة الداخلية في الدرجة الأولى إلى خدمة الإدارة لتحقيق أغراضها، عن طريق المراجعة الداخلية وتتم مراجعة جميع العمليات المالية في المشروع وذلك لمساعدة الإدارة العليا في التوصل إلى أقصى كفاءة إنتاجية ممكنة ولتحقيق ذلك فنجد أن المراجعين الداخليين يسعون بصفة أساسية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- مراجعة مدى التزام العاملين بسياسات المشروع وإجراءاته.
- حماية أصول المشروع.
- منع الغش والأخطاء واكتشافها إذا ما وقعت.
- تحديد مدى الاعتماد على نظام المحاسبة والتقارير المالية والتأكد من أن المعلومات الواردة فيها تعبر بدقة عن الواقع.

ونجد أن الهدف الأساسي للمراجعة هو التحقيق من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر ومدى الاعتماد عليها وأبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي. (الشاذلي، 2000: 44).

## أنواع المراجعة الداخلية:

للمراجعة الداخلية أنواع عديدة وتعدد أنواعها يؤثر على جوهر العملية حيث يمكن إدراجها وفق ما يلي: (عبدالله، 2007: 27)

### أولاً- المراجعة من حيث نطاق عملية المراجعة:

**1- المراجعة الكاملة:** وهنا يقوم المراجع بفحص القيود والمستندات والسجلات بقصد التوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية ككل، وقد كانت المراجعة الكاملة تفصيلية حيث يقوم المراجع بفحص القيود كاملة، وهذا عندما كانت المؤسسات ذات حجم صغير، أما الآن ويتوسع الأعمال ونشوء الصناعات الكبيرة حجم الشركات المساهمة وعدم قدرة المراجع بالقيام بمراجعة جميع العمليات وكافة المستندات والسجلات فقد أصبحت المراجعة الكاملة اختيارية.

**2- المراجعة الجزئية:** المقصود بالمراجعة الجزئية هو العمل الذي يقتصر فيه عمل المراجع على بعض العمليات المعنية أو هو بمثابة ذلك النوع من المراجعة التي توضع فيها بعض القيود على نطاق فحص المراجع للعمليات المالية والا يكون المراجع مسؤولاً في هذا النوع من المراجعة عن أي أضرار تنشأ أو اكتشافها بالرجوع إلى الدفاتر أو حسابات أو مستندات معينة تكون الحدود المفروضة على المراجع قد منعت من فحصها، ويجب على مراجع الحسابات في حالات المراجعة الجزئية عمل اتفاق كتابي يحدد فيه المطلوب منه القيام به، كما يجب عليه أن يذكر بوضوح في تقريره تفاصيل ما أداه من عمل وذلك حتى ألا تقع عليه مسؤولية ما لم ينص عليه في هذا الاتفاق.

### ثانياً- المراجعة من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية المراجعة: (الخطيب، الرفاعي، 1998: 12)

**1- المراجعة المستمرة:** يقصد بها قيام عملية المراجعة والفحص بصفة مستمرة إذ يقوم المراجع أو مندوبة بزيارة المنشأة بفترات متعددة خلال السنة المالية لمراجعة وفحص البيانات بالدفاتر والسجلات، بالإضافة إلى المراجعة النهائية للقوائم

المالية في نهاية السنة المالية بعد ترصيد الحسابات وإقفال الدفاتر، يتم هذا النوع ويسير وفق برنامج مرسوم يعده ويجهزه المدقق على ضوء دراسته وتقييمه الأنظمة الرقابة الداخلية.

2- **المراجعة النهائية:** وتتميز هذه المراجعة بأنها تتم بعد انتهاء السنة المالية الحسابات وإعداد القوائم المالية الختامية، ويلجأ المراجع الخارجي إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات صغيرة الحجم والتي إلا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة، ومن المزايا التي تحققها المراجعة النهائية:

- تخفيض احتمالات التلاعب وتعديل البيانات والأرقام التي يتم مراجعتها، حيث أن جميع الحسابات يكون قد تم تسويتها وإقفالها.
- عدم حدوث ارتباك في العمل داخل المؤسسة الآن المراجع ومعاونيه لن يترددوا كثيرا على المؤسسة ولن يحتاجوا إلى السجلات والدفاتر إلا بعد الانتهاء من عملية الأقفال أما أوجه النقد التي توجه إلى المراجعة النهائية فأهما:
- قصر الفترة الزمنية اللازمة للقيام بعملية المراجعة، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار عامل الزمن كعنصر محدد الانتهاء من عملية المراجعة ولإبداء الرأي الفني للمراجع.
- إن القيام بعملية المراجعة بعد أقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية قد يؤدي إلى عدم الاهتمام من جانب العاملين بالمؤسسة.
- إن اكتشاف الأخطاء والتلاعب في نهاية السنة المالية قد يترتب عليه عدم إمكانية المعالجة أو محاولة تفادي تراكم الأخطاء، لأن توقيت اكتشاف الأخطاء والتلاعب سيكون بعد فترة طويلة من وقوعها (الصحن وآخرون، 2003: 43)

### ثالثاً- المراجعة من حيث الجهة التي تقوم بالمراجعة:

عملية المراجعة الداخلية تقوم بها وحدة من داخل المؤسسة، كما يمكن أن تقوم بأدائها وحدة 1 من خارج المؤسسة. (صبح، 2010: 55)

1- **المراجعة الداخلية من خلال وحدة داخل المؤسسة:** وتقوم بها وحدة إدارية من داخل المؤسسة وتؤسس خصيصا للقيام بأعمال المراجعة الداخلية تسمى إدارة أو دائرة أو قسم أو وحدة المراجعة الداخلية تكون مستقلة استقلالاً تاماً عن الإدارة المسؤولة عن العمليات بمختلف أنواعها المالية منها والتشغيلية والإدارية.... وليس لهذه الدائرة مسؤوليات تنفيذية ولا تقوم بأي أعمال تنفيذية، ويعين لها رئيس أو مسؤول يسمى مدير المراجعة التنفيذي، يتم تعيينه وتحدد تعويضاته وأتعابه من قبل مجلس الإدارة ويكون تابعا مباشرة له، وله الصلاحية بالاتصال والتواصل مع المجلس مباشرة تطبيقاً لمبدأ الاستقلالية.

2- **المراجعة الداخلية من خلال وحدة خارج المؤسسة:** من ضمن التطورات الحديثة التي طرأت على مجال المراجعة الداخلية الدعوات المتزايدة لإسناد وظيفتها إلى مراجعين خارجيين، حيث أن التعاقد الخارجي للقيام بوظيفة المراجعة الداخلية أصبح مألوفاً بعد ثمانينيات القرن الماضي بسبب ارتفاع تكلفة المراجعة الداخلية واحتياجها إلى أعمال مهارات متخصصة .



#### رابعاً- المراجعة من حيث موضوع المراجعة:

حسب هذا التصنيف تقسم المراجعة الداخلية إلى ما يلي:

- 1- **المراجعة المالية:** يعتبر هذا النوع من المراجعة أداة مهمة تمكن الإدارة العليا من التأكد من دقة البيانات المالية، وحفظ الأصول والوجود المادي لها ومنع سرقتها باستخدام عمليات الغش والاحتيال، بمعنى آخر يقصد بالمراجعة المالية فحص أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر الخاصة بالمنشآت للخروج برأي فني محايد يشمل الفحص والتقييم والتقرير والتحقق. (رافت وآخرون، 2011: 39)
- 2- **مراجعة الالتزام:** ويطلق عليها البعض مراجعة الإذعان أو مراجعة الامتثال وهي عبارة عن مراجعة الضوابط المالية وضوابط الأنشطة، وما له علاقة بالقوانين والتنظيمات لتحديد مدى الالتزام بالمعايير المعتمدة والتوقعات، وللتأكد من مطابقتها ما هو موضوع ومعد مسبقاً ومدى الالتزام بالقوانين والتنظيمات المعمول بها. (صبح، 2010: 52)
- 3- **المراجعة التشغيلية:** تعرف المراجعة التشغيلية بأنها الفحص والتقويم الشامل لعمليات المشروع لغرض إعلام الإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقاً للسياسات الموضوعية والمتعلقة مباشرة بأهداف الإدارة، كما تشمل المراجعة تقويم كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية، بالإضافة إلى تقويم إجراءات مختلف العمليات، ويجب أن تتضمن المراجعة أيضاً التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل والطرق لزيادة الكفاءة والربحية. (الوردات، 2006: 57)
- 4- **مراجعة نظام المعلومات:** يهدف هذا النوع من المراجعة إلى اختبار أمن تشغيل بيانات نظم المعلومات ونزاهتها بالإضافة إلى البيانات التي أخرجتها هذه النظم، وذلك من خلال التأكد من السجلات الخاصة بالعمليات المالية والتشغيلية والتقارير المعدة على أساسها تتضمن معلومات دقيقة قابلة للتصديق، معدة في الوقت المناسب وكاملة ومفيدة. (الوردات، 2006: 58)

#### معايير المراجعة الداخلية:

تقسم معايير المراجعة الداخلية إلى خمسة أقسام تتمثل فيما يلي:

- 1- **معايير الاستقلالية:** يجب أن يكون المراجع الداخلي مستقلاً عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها، أي مستقلاً عن باقي الوظائف المتواجدة في المؤسسة، وهذا يتطلب ضرورة أن يكون الوضع التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية كافياً بما يسمح بأداء المسؤوليات المنوطة بها.
- 2- **معايير العناية المهنية:** يجب أن تؤدي أعمال المراجعة الداخلية بما يتفق والعناية المهنية اللازمة وهذا يتطلب تحديد مواصفات ومؤهلات وخبرات من يعمل داخل المراجعة الداخلية من حيث: (السوافيري، وآخرون، 2002: 102).
- الكفاءة العلمية: حيث يجب أن تزود إدارة المراجعة الداخلية بعدد من المهارات الفنية المناسبة لأداء مهمة المراجعة.
- الخبرة العلمية: بمعنى أنه يجب أن يملك العاملين في إدارة المراجعة خبرة عملية كافية تمكنهم من القيام بعملهم بكفاءة وفعالية.
- الفهم والالتزام بمعايير الممارسة المهنية: فيجب على المراجع الداخلي أن يكون فاهماً ومتقيداً بالمعايير المهنية.

- توفر الصفات الخلقية: ومنها النزاهة، الصدق، والمحافظة على السرية.
- 3- **معيّار نطاق العمل الميداني:** يشير هذا المعيار إلى ضرورة أن يشمل نطاق عمل المراجع الداخلي على فحص وتقييم ومدى دقة وفعالية نظام الرقابة الداخلية الخاص بالشركة ودرجة جودة الأداء في تنفيذ المهام المطلوبة. ومن أجل تحقيق هذا يتعين على المراجع القيام بما يلي: (علي، وشحاته، 2006: 508).
- التأكد من دقة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية.
- التأكد من نزاهة وقابلية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية والوسائل المستخدمة في قياس وتصنيف والتقرير عن هذه المعلومات.
- التأكد من الالتزام بالقوانين واللوائح والحماية المادية للأصول.
- تقييم الاستخدام الفعال والاقتصادي للموارد.
- فحص العمليات التشغيلية والبرامج وذلك للتأكد من أن النتائج تتفق مع الموضوعة.
- 4- **معيّار أداء أعمال المراجعة:** يجب على المراجع الداخلي أن يقوم بعملية التخطيط للمراجعة مع فحص وتقييم المعلومات المتاحة من أنها كافية وملائمة والتبليغ عن النتائج عن طريق إعداد تقرير بالنتائج ومتابعة هذه النتائج وما تم تحديده من توصيات.
- 5- **معيّار أداء قسم المراجعة:** تقضي معايير المراجعة الداخلية بضرورة أن يدير المشرف على قسم المراجعة الداخلية ذلك القسم بطريقة مناسبة ويكون المشرف على قسم المراجعة الداخلية مسؤولاً على إدارة القيم بحيث: (السوافيري وآخرون، 2002: 103)
- تحقق أعمال المراجعة الأغراض العامة والمسؤوليات التي اعتمدتها الإدارة العليا وقبلها مجلس الإدارة.
- تستخدم الموارد المتاحة لإدارة المراجعة الداخلية بكفاءة وفعالية.
- تتمشى جميع أعمال المراجعة الداخلية مع معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.

#### مقومات المراجعة الداخلية:

- تعتبر المراجعة الداخلية الأداة التي يمكن عن طريقها تفعيل نظام الرقابة الداخلية للمنشأة لذلك ينبغي أن تتوفر بعض الأمور المهمة لكي يتم الحصول على نظام فعال للمراجعة الداخلية، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية: (الصدق، 2000: 57)
- 1- لابد أن يكون لدى فريق المراجعة الداخلية المؤهلات والخبرة الكافية للقيام بهذه المهمة.
  - 2- يجب أن يتم تخطيط برنامج المراجعة الداخلية بشكل جيد ويتم تنفيذها بعناية.
  - 3- ينبغي الاهتمام بإعداد التقارير بحيث تكون ملائمة، موضوعية، دقيقة وواضحة، ويتم إعدادها في الوقت المناسب.
  - 4- لابد من تحديد صلاحيات ومسؤوليات فريق المراجعة الداخلية بشكل واضح.
  - 5- يجب أن يتمتع أعضاء فريق المراجعة الداخلية بالاستقلالية.

## مزايا المراجعة الداخلية:

- تحقق المراجعة الداخلية العديد من المزايا منها: (الصح، النور، 2002، ص 20)
- 1- ان المراجع الداخلي بسبب وجوده كل الوقت في المشروع ومعاصرته المشاكل يستطيع أن يلمس كل نواحيه ونشاطاته وإجراءاته والمشاكل المترتبة عليه.
- 2- ان المراجعة الداخلية تتم بصورة منظمة وعلى مدار السنة بدلا من مرة واحدة سنويا كما هو في حالة وجود مراجع خارجي.
- 3- ان المراجع الخارجي يتحقق أساسا من سلامة المركز المالي وصحة النتائج، فهو لن يستطيع ان يعطي الوقت الكافي لاكتشاف الأخطاء والتلاعب وإنما يلجأ إلى الاختبارات في عملية المراجعة ولهذا فان إدارة المراجعة الداخلية تقوم بمراجعة كاملة لكافة العمليات عن طريق الفحص المستقل داخل المشروع وعلى هذا فهي تعتبر رقابة لخدمة الإدارة حيث تعمل على قياس وتقييم فاعلية الرقابة الداخلية.

## مفهوم نظم المعلومات المحاسبية:

تجمع الباحثون ان المحاسبة ومنذ بداية ظهورها تعد أداء فعالة في تجميع البيانات ومعالجتها وتوصيل المعلومات الاقتصادية سواء لأصحاب المشروع أو مستثمرين من خارج المشروع، أي ان الهدف الأساسي من المحاسبة وهو إمداد متخذي القرارات والمجتمع بصفة عامة بالمعلومات الخاصة بالمنظمات المختلفة من هذا تعد المحاسبة بوصفها نشاطا منظما من أقدم أنواع تطبيقات نظم المعلومات في المنظمة. (الطائي، وسلامة، 2012: 38).

## تعريف نظم المعلومات المحاسبية:

لنظم المعلومات المحاسبية عدة تعريفات نورد منها الآتي:

هي: "أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات من الأطراف الداخلية والخارجية". (صلاح، 2010: 21)

أيضاً هي: "هو هيكل متكامل داخل المؤسسة الاقتصادية يقوم باستخدام الموارد والأجزاء الأخرى لتحويل البيانات الاقتصادية إلى معلومات محاسبية بهدف إشباع احتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات". (المطيري، 2012: 19).

وفي تعريف آخر: " هو مجموعة من الأجزاء والأنظمة الفرعية التي ترتبط بعضها ومع البيئة المحيطة، وتعمل كمجموعة واحدة تتداخل العلاقات بين بعضها بعضا وبين النظام الذي يضمها بحيث يعتمد كل جزء منها على الآخر في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام الشامل للمحاسبة". (جل، 2010: 24).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبي هو أحد عناصر المؤسسة وذلك بجمع وتصنيف وتبويب ومعالجة وتحليل البيانات للأطراف سواء داخل المنشأة أو خارجها .

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبي هو أحد عناصر المؤسسة وذلك بجمع وتسجيل وتصنيف وتبويب ومعالجة وتحليل البيانات المالية داخل المنشأة سواء كانت إنتاجية أو خدمية واستخراج المعلومات وتوصيلها للأطراف سوء داخل المنشأة أو خارجها.

## مكونات نظم المعلومات المحاسبية:

يتكون نظام المعلومات المحاسبي وكأي نظام من ثلاثة عناصر أساسية (مدخلات، العمليات التشغيلية،

المخرجات) يمكن توضيح هذه العناصر من خلال الآتي: (المحيطي يحي، 2003:16)

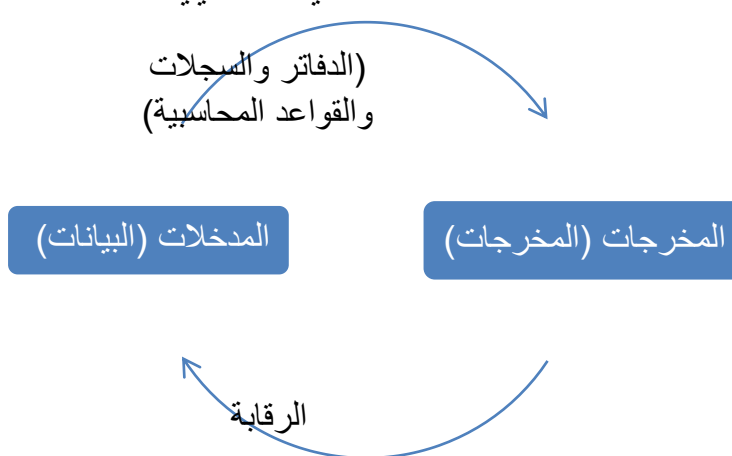
1- **مدخلات النظام المحاسبي:** هي نقطة عمل النظام، وتتضمن الاحتياجات الأساسية اللازمة لعمله، وقد تأخذ عدة أشكال (أرقام) مجردة، رسوم وصفية كالأوامر) ومن الممكن أن تكون مدخلات نظام معين بمثابة مخرجات نظام آخر أو عدة نظم أخرى عندما تستخدم كمداخلات جديدة في التشغيل من خلال التغذية العكسية. وفي النظام المحاسبي تتمثل المدخلات في مجموعة البيانات التي يتم الحصول عليها من الأدلة الموضوعية المؤيدة للأحداث المالية (المستندات)، والبيانات التقديرية التي يتم إعدادها عن طريق عناصر النظام الأخرى، والبيانات الكمية والاقتصادية.

2- **العمليات التشغيلية:** وهي مجموعة العمليات التي تهدف إلى تحويل المدخلات إلى مخرجات بواسطة قوى بشرية ومادية، وإجراءات من خلال توجيه مسارات تفاعل هذه المدخلات وضبطها. وفي النظام المحاسبي تتمثل العملية التشغيلية في عمليات التجميع والتبويب والتلخيص التي تجري على المدخلات (البيانات) في الدفاتر والسجلات المحاسبية إضافة إلى استخدام الأساليب المختلفة في تحليل العلاقة بين التكلفة وحجم الأرباح.

3- **المخرجات:** وهي ناتج تفاعل العمليات التشغيلية التي أجريت على المدخلات وفق الأهداف المرسومة وفي النظام المحاسبي تشمل المخرجات مجموعة التقارير والقوائم المالية والمعلومات المختلفة الناتجة عن تفاعلات العمليات التشغيلية للمدخلات في إطار المتغيرات البيئية والذاتية للجهات التي يمكن أن تستخدمها وتسفيد منها.

4- **التغذية العكسية:** وهي عملية الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم عناصر النظام السابقة (المدخلات العمليات التشغيلية، المخرجات)، والتأكد من مدى دقتها وإمكانيتها في تحقيق أهدافها وفي النظام المحاسبي تتم التغذية العكسية من خلال عملية الرقابة على العناصر السابقة بهدف تقييمها وتوجيهها الصحيح وصولاً إلى تحقيق الأهداف التي يرمى النظام المعلومات المحاسبي إلى تحقيقها خدمة لوحدة الاقتصادية ككل. ويمكن توضيح عناصر النظام المعلومات المحاسبي وفق الشكل التالي:

شكل (1) عناصر نظام المعلومات المحاسبي  
العمليات التشغيلية



## وظائف نظم المعلومات المحاسبية:

إن استخدام نظام المعلومات محاسبي محسوب في منشأة ما له عديد من الفوائد التي يحققها هذا النظام من خلال القيام بوظائفه سواء أنشأ هذا النظام من الصفر أو كان نتيجة تحويل النظام المحاسبي التقليدي (اليديوي) لنظام محاسبي محسوب (ألي) يكون ناجحا عن النظام اليديوي، يحقق نظام المعلومات المحاسبي العديد من الوظائف منها وأهمها: (حفناوي، 2001: 60)

- 1- وظيفة تجميع البيانات المحاسبية.
- 2- وظيفة مراجعة وإدخال وتخزين البيانات المحاسبية في النظام المعلوماتي المحاسبي.
- 3- وظيفة معالجة البيانات المحاسبية لتحويلها لمعلومات تخدم أهداف المنشأة.
- 4- وظيفة تخزين المعلومات المحاسبية.
- 5- وظيفة عرض تلخيصي للمعلومات بأسلوب كمي أو بياني وبتقارير دورية أو حسب الطلب.

## أهمية نظام المعلومات المحاسبية:

- تتجسد أهمية نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة من خلال النقاط التالية: (عيادي عبد القادر، 2008: 35)
- 1- توفير المعلومات اللازمة لإنجاز العمليات اليومية: تقوم المؤسسة بمجموعة العمليات اليومية مثل بيع المنتجات استلام نقدية من العملاء، دفع الشيكات إلى الموردين... إلخ، تتطلب هذه العمليات معالجة محاسبية من خلال تسجيلها في الدفاتر المحاسبية والمستندات، وبالتالي توفر للمؤسسة معلومات يومية متواصلة تمكنها من إنجاز المهام والعمليات الجارية اليومية.
  - 2- توفير المعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرار تتخذ المؤسسة مجموعة من القرارات سواء اليومية المتعلقة بالقرارات التشغيلية (بيع شراء... إلخ) أو قرارات أخرى ضرورية لعملية التخطيط والرقابة، لهذا يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أهم المصادر الأساسية لدعم هذه القرارات داخل المؤسسة من خلال نوعية المعلومات التي يقدمها في شكل قوائم مالية وتقارير رقابية وتخطيطية مختلفة.
  - 3- توفير المعلومات اللازمة التي تساعد علي تقييم النشاط الإداري والتي تبين مدى فعالية الأداء الإداري داخل المؤسسة من خلال توفير المعلومات للمساهمين الموردين الجهات الحكومية، العملاء البنوك... إلخ وخصوصا المسيرين من اجل تقييم مدى فعالية الأداء الإداري داخل المؤسسة.
  - 4- تقييم عدد من المساهمين خاصة عند استحداث نظام محاسبي جديد، حيث ينظم الأعمال أليا ويقلل الأخطاء ويقدم خدمات جيدة ومبتكرة للزبائن.
  - 5- يوفر نظام المعلومات المحاسبي التكاليف، وبالتالي يساهم في إضافة مميزات تنافسية للمؤسسة التي تطبقه حيث يساعد في رفع قيمة الخدمات والمنتجات المقدمة للعملاء عن طريق تحسين كفاءة العمليات.

## تعريف نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

حيث هناك العديد من التعريفات لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وفيما يلي ذكر لبعض منها: فقد عرفت نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بأنها " عبارة عن مجموعة من النظم والإجراءات والأجهزة الإلكترونية والأفراد التي

تعمل داخل الوحدة الاقتصادية بهدف تجهيز البيانات وتوفير المعلومات التي تحتاجها الإدارة والجهات الأخرى في شأن اتخاذ القرار" (رملي، 2011: 65).

وعرفت بأنها "البيئة التي يتم فيها استخدام الحاسب الإلكتروني لمعالجة البيانات سواء في مرحلة الإدخال أو في مرحلة التشغيل أو في مرحلة المخرجات" (السيد، 2009: 209).

وكما عرفت أيضا بأنها نظم المعلومات المبنية على الحسابات، ويتم فيها تحقيق الدمج والتفاعل بين العنصر البشري وتكنولوجيا المعلومات في القيام بعمليات المحاسبية". (الشلباق، 2014: 31).

### الخصائص الواجب توافرها في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

نظم المعلومات الإلكترونية تتميز بعدة خصائص اذا ما توافرت تجعل منها نظاما معلوماتية حيوية في المنشأة المتواجد بها، حيث تكون مؤدية لوظائفها التي طورت لأجلها بكفاءة في هذه المنشأة، والخصائص التي تؤهل نظم المعلومات المحاسبية الحديثة (الإلكترونية) لأن تكون فاعلة وذات كفاءة هي: (الرملي، 2011: 68)

1- أن ترتبط بالهيكل التنظيمي للمنشأة حتي توفر المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الإدارة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات اللازمة، وذلك بحيث تظهر المعلومات المحاسبية علاقة الأنشطة الإدارية ببعضها البعض في شكل التقارير الدورية الملائمة التي تفيد في تحقيق الأهداف.

2- يجب أن تحقق هذه النظم درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية وبشكل منتظم.

3- أن تكون هذه النظم سريعة ودقيقة في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناتها، ذلك عند الحاجة إليها.

4- يجب أن تتسم هذه النظم بالبساطة والوضوح كلما أمكن ذلك حتي يسهل فهمها وإمكان التعامل معها بسهولة.

5- يجب أن تستجيب هذه النظم لطلب المعلومات بصفة مستمرة، من خلال توليد المعلومات وقت الحاجة إليها كنتيجة لوجود بنك للبيانات يحتفظ بالبيانات الي حين الحاجة إليها على ان يتم تحديث هذه البيانات بصفة مستمرة طبقا للتغير في الظروف المحيطة بالنظام.

### مزايا وعيوب استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

#### أولاً- مزايا استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

نظرا للصفات التي تتميز بها الحواسيب الإلكترونية فإن النظم الحديثة للمعلومات المحاسبية لا يمكن أن تتطور بدون استخدام الحواسيب باعتبارها جزء أساسيا في النظم ولها القدرة الفائقة في سرعة تشغيل البيانات وتعدد المزايا التي يمكن تحقيقا في ظل استخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية وأهم هذه المزايا. (الشلباق، 2014: 33):

1- سرعة إنجاز العمليات المتشابهة وكذلك تسجيل عدد كبير من العمليات المحاسبية استخدام عدد اقل من الأفراد في تسجيل العمليات وفي أقصر وقت ممكن.

2- تحسين عمليات الرقابة واتخاذ القرارات عن طريق زيادة كفاءة أنظمة الرقابة الإدارية والتحقق من صحة المعلومات.

3- الدقة في استخراج المعلومات والنتائج النهائية وذلك لاحتواء الحاسوب على وسائل الضبط والتحقق من صحة المعلومات.

4- زيادة الثقة في البيانات التي يتم تشغيلها بواسطة الحاسب الإلكتروني.

5- يساعد الحاسوب في عملية حفظ واسترجاع المعلومات المحاسبية بكفاءة عالية من خلال تخزين البيانات والمعلومات بطرق منظمة بحيث يمكن الرجوع إليها وقت الحاجة إليها.

### ثانياً- عيوب استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

رغم المزايا التي إضافتها الحاسبات الآلية لنظام المعلومات إلا أن التكنولوجيا تبقى كما يقال سلاحاً ذو حدين لها جانب إيجابي وآخر سلبي، ومن سلبيات اعتمادها في نظم المعلومات المحاسبية ما يلي: (الذبية وآخرون، 2011:50)

#### 1- اختفاء السجلات المادية:

في ظل التشغيل الإلكتروني لنظم المعلومات المحاسبية تتم عملية التسجيل وحفظ البيانات واستخدام النبضات الإلكترونية في الذاكرة الرئيسية للحاسب أو على أقراص ممغنطة يستحيل على الإنسان قراءتها والوحيد القادر على القراءة هو الحاسب، وبالتالي أصبحت البيانات المحاسبية غير مرئية.

#### 2- عدم وجود سند جيد للمراجعة:

يقصد بسند المراجعة عملية تتبع للبيانات والعمليات من مصدرها وصولاً إلى نتائجها أو العكس، بمعنى البدء من النتائج النهائية للعملية والانتهاؤ بمصدرها ومع التشغيل الإلكتروني لنظم المعلومات المحاسبية لا يتحقق هذا الأمر بسبب غياب السندات المادية الملموسة التي من مميزات السماح بتتبع العمليات ومراجعة كل البيانات من أجل التحقق منها، والنظم الإلكترونية لا تمكن من ذلك لأن كما سبق الذكر إن البيانات مخزنة في مستندات غير مرئية على شكل وحدات إلكترونية لا يستطيع قراءتها إلا الحاسب بالبرامج المخصصة لها.

#### 3- فيروسات الحاسب:

إن لفيروسات الحاسب أثراً سلبياً مباشراً على ذاكرة الحاسب التي قد تؤدي به إلى فقدان كل ذاكرة أو تلف البيانات المخزنة بشكل كلي أو جزئي، مما يؤثر على عمل نظام المعلومات المحاسبي وذلك بسبب تحول السجلات والدفاتر من دفاتر مادية يستطيع أي شخص قراءتها إلى ملفات رقمية مخزنة في ذاكرة الحاسوب الوحيد القادر على قراءتها وهو الحاسب نفسه، فإذا أصيبت هذه البيانات بفيروس معناه عطب النظام أو فساد، مما يحمل المؤسسة تكاليف باهضة في بعض الحالات.

### صدق الأداة:

اختبر الباحث صدق أداة الدراسة إذ تم استخدام أسلوب الصدق وذلك من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أصحاب الخبرة في مجال الدراسة، وقد أخذ الباحث بغالبية ملاحظات المحكمين لوضعها في صيغتها النهائية.

## ثبات الأداة:

من أجل اختبار ثبات أداة الدراسة تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لاختبار الاتساق الداخلي للأداة، حيث تشير النتائج الواردة في الجدول (1) إلى درجة ثبات في استجابات عينة الدراسة كانت 79.8% وهي نسبة مقبولة، لأن قيمة ألفا المعيارية أكثر من 60%. وبالتالي يمكن القول بأن هذا المقياس ثابت بمعنى أن المبحوثين يفهمون بنوده بنفس الطريقة وكما يقصدها الباحث، وعليه يمكن اعتماده في هذه الدراسة الميدانية لكون نسبة تحقيق نفس النتائج لو أعيد تطبيقه مرة أخرى تقدر 79.8%.

جدول (1) نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (كرونباخ ألفا)

المجال	عدد الفقرات	قيمة ألفا
النظام المحاسبي الإلكتروني	12	0.671
استخدام النظم الإلكترونية	12	0.699
فقرات الاستبيان	24	0.798

## الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستنتاجية لتحليل بيانات الدراسة. في الجانب الوصفي، تم عرض توزيع أفراد العينة وفق الخصائص الديموغرافية والمهنية مثل المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، والدورات التدريبية، باستخدام التكرارات والنسب المئوية، كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بفاعلية النظام المحاسبي الإلكتروني وأثر النظم الإلكترونية على أداء المراجع الداخلي، لتحديد درجة التوافق أو الاتجاه العام للآراء. أما في الجانب الاستنتاجي، فقد تم استخدام اختبار  $t$  لعينة واحدة لاختبار الفرضيات المتعلقة بوجود دور ذو دلالة إحصائية لكل من فاعلية تغيير النظام المحاسبي الإلكتروني على أعمال المراجعة الداخلية، ودور استخدام النظم الإلكترونية على أداء المراجع الداخلي، مع تحديد مستوى الدلالة الإحصائية لتقييم ما إذا كانت النتائج تدعم الفرضيات البديلة أم لا. جميع التحليلات تم تنفيذها باستخدام برنامج SPSS 27، بما يضمن الدقة والموثوقية في استخلاص النتائج.

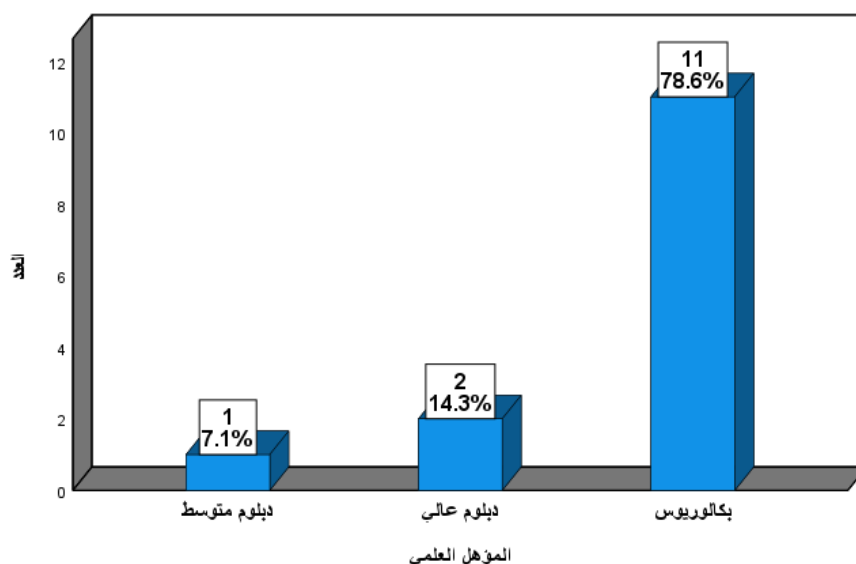
جدول رقم (2) توزيع أفراد العينة وفق المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
دبلوم متوسط	1	7.1%
دبلوم عالي	2	14.3%
بكالوريوس	11	78.6%
الإجمالي	14	100.0%

تشير نتائج جدول (2) إلى أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يحملون درجة البكالوريوس بنسبة 78.6%، مما يعكس مستوى تعليمياً مرتفعاً لدى المشاركين ويعزز من موثوقية آرائهم في موضوع الدراسة. كما تظهر النتائج أن أصحاب



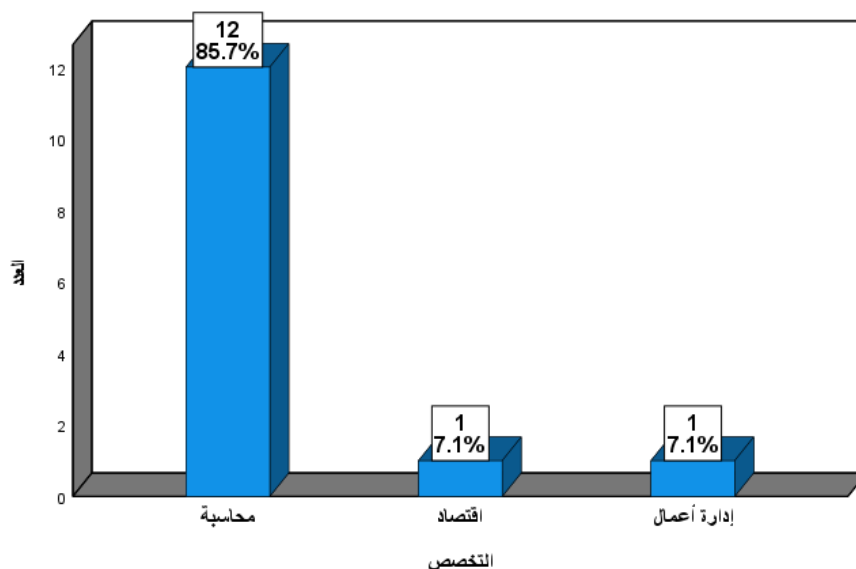
الدبلوم المتوسط والدبلوم العالي يشكلون نسباً محدودة بلغت 7.1% و 14.3% على التوالي، وهو ما يدل على تجانس نسبي في المستوى التعليمي للعينة وبهيمنة واضحة لحملة البكالوريوس.



جدول رقم (3) توزيع أفراد العينة وفق التخصص

النسبة	العدد	التخصص
85.7%	12	محاسبة
7.1%	1	اقتصاد
7.1%	1	إدارة أعمال
100.0%	14	الإجمالي

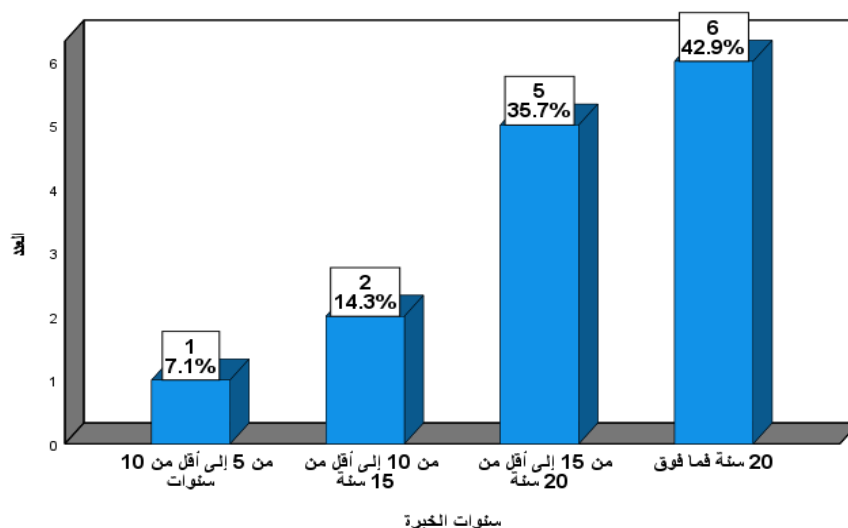
تشير نتائج جدول (3) إلى أن أغلبية أفراد العينة ينتمون إلى تخصص المحاسبة بنسبة 85.7%، مما يعكس ملاءمة تخصصاتهم لموضوع الدراسة وارتفاع مستوى المعرفة المرتبطة بالممارسات المحاسبية والمراجعة الداخلية. كما تظهر النتائج أن تخصصي الاقتصاد وإدارة الأعمال يشكلان نسباً متساوية ومحدودة بلغت 7.1% لكل منهما، وهو ما يشير إلى تجانس كبير في الخلفية التخصصية للعينة مع تركّز واضح في مجال المحاسبة.



جدول رقم (4) توزيع أفراد العينة وفق سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	1	7.1%
من 10 إلى أقل من 15 سنة	2	14.3%
من 15 إلى أقل من 20 سنة	5	35.7%
من 20 سنة فما فوق	6	42.9%
<b>الإجمالي</b>	<b>14</b>	<b>100.0%</b>

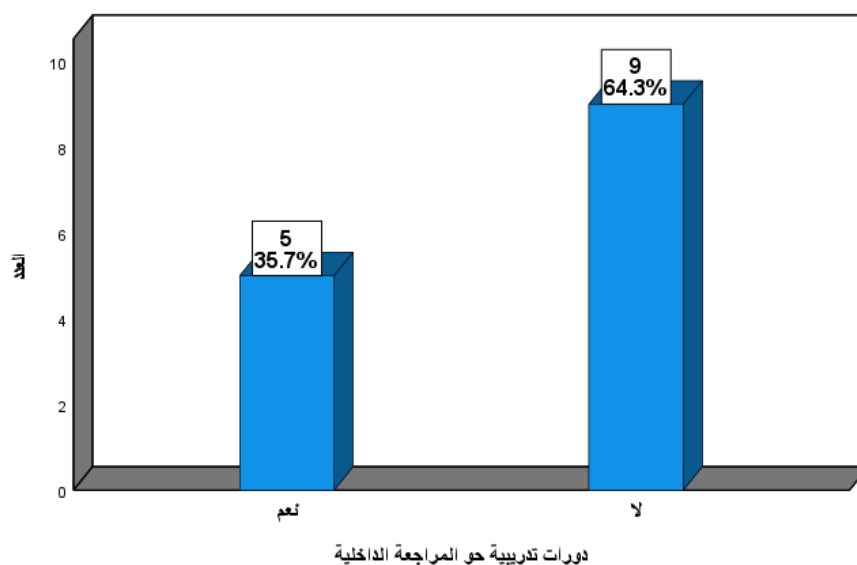
تشير نتائج جدول (4) إلى أن معظم أفراد العينة يمتلكون خبرة طويلة في مجال العمل، حيث بلغت نسبة ذوي الخبرة 20 سنة فأكثر حوالي 42.9%، تليها فئة الخبرة من 15 إلى أقل من 20 سنة بنسبة 35.7%، وهو ما يعكس مستوى عالياً من المهارة والمعرفة المهنية لدى غالبية المشاركين. كما أن نسب ذوي الخبرة المتوسطة (من 10 إلى أقل من 15 سنة) والخبرة الأقل (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) بلغت 14.3% و 7.1% على التوالي، مما يدل على أن العينة يغلب عليها الطابع الخبير، الأمر الذي يعزز موثوقية تقييماتهم المتعلقة بموضوع الدراسة.



جدول رقم (5) توزيع أفراد العينة وفق الدورات التدريبية المتحصل عليها في المراجعة الداخلية

النسبة	العدد	الدورات التدريبية المتحصل عليها
35.7%	5	نعم
64.3%	9	لا
100.0%	14	الإجمالي

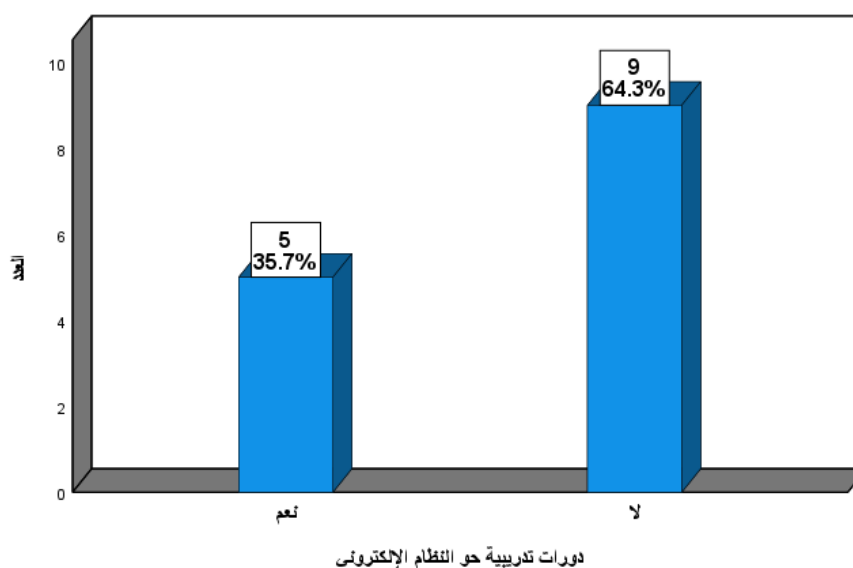
تشير نتائج جدول (5) إلى أن غالبية أفراد العينة لم يحصلوا على دورات تدريبية في مجال المراجعة الداخلية، حيث بلغت نسبتهم 64.3%، مقابل 35.7% فقط ممن تلقوا تدريباً في هذا المجال. ويعكس ذلك محدودية البرامج التدريبية المتخصصة لدى جزء كبير من المشاركين، مما قد يؤثر على مستوى تطوير مهارات المراجعة الداخلية لديهم، رغم امتلاكهم خبرة عملية واسعة وفق الجداول السابقة.



جدول رقم (6) توزيع أفراد العينة وفق الدورات التدريبية المتحصل عليها في النظام الإلكتروني

النسبة	العدد	الدورات التدريبية المتحصل عليها
35.7%	5	نعم
64.3%	9	لا
100.0%	14	الإجمالي

تشير نتائج جدول (6) إلى أن غالبية أفراد العينة لم يحصلوا على دورات تدريبية في استخدام النظام الإلكتروني، حيث بلغت نسبتهم 64.3% مقابل 35.7% فقط ممن شاركوا في برامج تدريبية متخصصة. ويعكس ذلك نقصاً واضحاً في التأهيل التقني لدى معظم المشاركين، مما قد يؤثر في درجة استفادتهم من قدرات النظم الإلكترونية وفعاليتها في تحسين الأداء الوظيفي والمراجعة الداخلية.



#### اختبار مقياس الاستبانة

لقد تم اعتماد مقياس ليكرت الثلاثي (Likert Scale of three points) لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند من بنود الاستبانة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (7) قيم ومعايير كل وزن من أوزان المقياس الثلاثي المعتمد من الدراسة

المقياس	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

#### مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

تم وضع مقياس ترتيبى للمتوسط الحسابي وفقاً لمستوى أهميته وذلك لاستخدامه في تحليل النتائج وفقاً لما يلي:

المقياس	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1-1.79	1.80-2.59	2.60-3.39	3.40-4.19	4.20-5

جدول (8) مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية
1-1.79	منخفضة جدا
1.80-2.59	منخفضة
2.60-3.39	متوسطة
3.40-4.19	مرتفعة
4.20-5	مرتفعة جدا

جدول (9) إجابات عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بمستوى فاعلية تغيير النظام المحاسبي الإلكتروني على أعمال المراجعة الداخلية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
1	أدى تغيير النظام المحاسبي الإلكتروني إلى تحسين سرعة تنفيذ مهام المراجعة الداخلية	4.00	0.392	مرتفعة
2	ساهم النظام المحاسبي الإلكتروني الجديد في تقليل الأخطاء المحاسبية خلال المراجعة	3.79	0.426	مرتفعة
3	يوفر النظام المحاسبي الإلكتروني أدوات تحليل متقدمة لدعم أعمال المراجعة الداخلية	3.71	0.469	مرتفعة
4	ساعد تغيير النظام المحاسبي الإلكتروني في تحسين الوصول إلى البيانات التاريخية بدقة وسرعة	4.07	0.616	مرتفعة
5	أدى النظام الإلكتروني إلى تسهيل تتبع العمليات المحاسبية بشكل منهجي ومبسط	4.00	0.392	مرتفعة
6	ساهم تغيير النظام المحاسبي الإلكتروني في تحسين التنسيق بين فرق المراجعة الداخلية	3.64	0.745	مرتفعة
7	يتيح النظام المحاسبي الإلكتروني إعداد تقارير مالية أكثر دقة وتفصيلا لدعم قرارات المراجعة الداخلية	3.93	0.730	مرتفعة
8	أدى الانتقال إلى النظام المحاسبي الإلكتروني إلى تقليل الوقت اللازم لإعداد تقارير المراجعة الداخلية	4.00	0.679	مرتفعة
9	ساعد تغيير النظام المحاسبي الإلكتروني في كشف التناقضات المالية بفعالية أكبر	3.64	0.745	مرتفعة
10	ساهم النظام المحاسبي الإلكتروني في تحسين عمليات تسجيل المعاملات المحاسبية بشكل متوافق مع المعايير المحاسبية	3.79	0.426	مرتفعة

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
11	يدعم النظام المحاسبي الإلكتروني الجديد قدرة المراجعين على إجراء التدقيق المتزامن للبيانات من عدة مصادر	3.79	0.579	مرتفعة
12	أدى النظام المحاسبي الإلكتروني إلى رفع مستوى الاعتمادية والثقة في نتائج أعمال المراجعة الداخلية	3.64	0.497	مرتفعة
	المتوسط العام	3.83	0.240	مرتفعة

أظهرت نتائج جدول (9) أن أفراد العينة عبّروا عن مستوى مرتفع من التوافق حول فاعلية تغيير النظام المحاسبي الإلكتروني في دعم أعمال المراجعة الداخلية، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين 3.64 و 4.07، وهو ما يعكس إدراكاً إيجابياً عاماً لدور التحول الإلكتروني في تعزيز جودة وكفاءة المراجعة. وقد بيّنت النتائج أن أعلى إدراك كان للقدرة على تحسين الوصول إلى البيانات التاريخية بدقة وسرعة بمتوسط حسابي يبلغ 4.07 وانحراف معياري قدره 0.616، مما يدل على تحسن واضح في سهولة استرجاع المعلومات التي تُعدّ عنصراً محورياً في عمليات الفحص والتحقق. كما ظهر تأثير مهم للنظام الإلكتروني في تسريع تنفيذ مهام المراجعة الداخلية بمتوسط حسابي 4.00 وانحراف معياري 0.392، إضافة إلى تحسين تتبع العمليات المحاسبية وتقليل الوقت اللازم لإعداد تقارير المراجعة الداخلية بالمتوسط نفسه، مما يشير إلى أثر إيجابي مباشر على الكفاءة التشغيلية. كما أوضحت النتائج أن النظام المحاسبي الإلكتروني ساهم في تقليل الأخطاء المحاسبية خلال المراجعة بمتوسط حسابي 3.79 وانحراف معياري 0.426، إضافة إلى توفير أدوات تحليل متقدمة تدعم إجراءات المراجعة بمتوسط حسابي 3.71 وانحراف معياري 0.469، وهو ما يعكس دوراً مهماً للتكنولوجيا في رفع جودة التحليل والدقة في التقييم. كذلك بيّنت الفقرات المتعلقة بدقة التقارير وإعدادها أن النظام الإلكتروني ساعد في تحسين جودة التقارير المالية المستخدمة في المراجعة بمتوسط حسابي 3.93 وانحراف معياري 0.730، بينما ساهم في كشف التناقضات المالية بفعالية أكبر بمتوسط حسابي 3.64 وانحراف معياري 0.745، الأمر الذي يعزز من قدرة المراجعين على رصد المخاطر والاختلالات. كما أظهرت النتائج أن النظام الإلكتروني دعم التدقيق المتزامن للبيانات من مصادر متعددة بمتوسط حسابي 3.79 وانحراف معياري 0.579، وساهم في رفع مستوى الاعتمادية والثقة في نتائج المراجعة الداخلية بمتوسط حسابي 3.64 وانحراف معياري 0.497، مما يعكس تطوراً في جودة النتائج النهائية للمراجعة. وبشكل عام، يشير المتوسط الكلي البالغ 3.83 بانحراف معياري 0.240 إلى مستوى توافق مرتفع على أن تغيير النظام المحاسبي الإلكتروني يعد خطوة فاعلة في تطوير أعمال المراجعة الداخلية عبر تعزيز السرعة، وتقليل الأخطاء، وتحسين الوصول إلى البيانات، ورفع جودة التقارير والاعتمادية المهنية.

## جدول (10)

إجابات عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بدور استخدام النظم الإلكترونية على أداء المراجع الداخلي

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
1	أدى استخدام النظم الإلكترونية إلى تحسين كفاءة أداء المراجع الداخلي	3.86	0.663	مرتفعة
2	ساعدت النظم الإلكترونية في تقليل الوقت اللازم لإنجاز المهام الموكلة للمراجع الداخلي	4.14	0.535	مرتفعة
3	ساهمت النظم الإلكترونية في تعزيز دقة البيانات التي يعتمد عليها المراجع الداخلي	4.14	0.535	مرتفعة
4	ساعدت النظم الإلكترونية في تسهيل الوصول إلى الوثائق والسجلات المطلوبة للمراجعة	3.79	0.699	مرتفعة
5	ساهمت النظم الإلكترونية في تحسين قدرة المراجع الداخلي على اكتشاف الأخطاء أو المخاطر المالية	3.64	0.633	مرتفعة
6	أدى استخدام النظم الإلكترونية إلى تسهيل مراجعة العمليات المعقدة في المصرف	4.21	0.699	مرتفعة جدا
7	ساعدت النظم الإلكترونية في تحسين تنظيم مهام المراجعة الداخلية وجدولتها	3.93	0.475	مرتفعة
8	ساهمت النظم الإلكترونية في تعزيز قدرة المراجع الداخلي على إعداد تقارير مهنية واضحة وشاملة	3.86	0.535	مرتفعة
9	ساعدت النظم الإلكترونية في تقليل التكرار أو ازدواجية العمل أثناء المراجعة الداخلية	3.93	0.475	مرتفعة
10	عززت النظم الإلكترونية من قدرة المراجع الداخلي على تحليل البيانات بشكل أكثر كفاءة	4.07	0.475	مرتفعة
11	ساهم استخدام النظم الإلكترونية في تحسين التعاون بين المراجع الداخلي والأقسام الأخرى في المصرف	4.00	0.555	مرتفعة
12	أدى استخدام النظم الإلكترونية إلى رفع مستوى جودة الأداء العام للمراجع الداخلي	4.14	0.535	مرتفعة
	المتوسط العام	3.98	0.276	مرتفعة

أظهرت نتائج جدول (10) أن أفراد العينة عبّروا عن مستوى توافق مرتفع حول دور استخدام النظم الإلكترونية في تحسين أداء المراجع الداخلي، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين 3.64 و 4.21، مما يعكس إدراكاً عاماً بأن التحول الرقمي يسهم بصورة واضحة في رفع كفاءة وجودة الأداء المهني للمراجعين. وقد بيّنت النتائج أن أعلى استجابات كانت متعلقة بتسهيل مراجعة العمليات المعقدة في المصرف، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.21 والانحراف المعياري 0.699،

مما يشير إلى قدرة النظم الإلكترونية على تبسيط الإجراءات الفنية المعقدة التي تتطلب وقتاً وجهداً كبيرين عند استخدام الأساليب التقليدية. كما أظهرت النتائج أن النظم الإلكترونية تلعب دوراً محورياً في تقليل الوقت اللازم لإنجاز المهام المسندة للمراجع الداخلي، وذلك بمتوسط حسابي 4.14 وانحراف معياري 0.535، بالإضافة إلى تعزيز دقة البيانات المستخدمة في المراجعة بالمتوسط نفسه، وهو ما يعكس ثقة المراجعين في جودة المعلومات المستخرجة من الأنظمة الرقمية. كذلك بينت النتائج تحسناً في قدرة المراجع الداخلي على تحليل البيانات بشكل أكثر كفاءة بمتوسط حسابي 4.07 وانحراف معياري 0.475، فضلاً عن دعم التعاون بين المراجع الداخلي والأقسام الأخرى بمتوسط حسابي 4.00 وانحراف معياري 0.555، مما يعزز التكامل بين الوحدات التنظيمية داخل المصرف. كما ظهر تأثير إيجابي للنظم الإلكترونية على تحسين كفاءة الأداء العام للمراجع الداخلي بمتوسط حسابي 4.14 وانحراف معياري 0.535، وعلى تحسين تنظيم مهام المراجعة وجدولتها بمتوسط حسابي 3.93 وانحراف معياري 0.475، إضافة إلى تقليل التكرار أو ازدواجية العمل أثناء عمليات المراجعة بالمتوسط نفسه. وأظهرت النتائج كذلك أن استخدام النظم الإلكترونية ساعد في اكتشاف الأخطاء والمخاطر المالية بمتوسط حسابي 3.64 وانحراف معياري 0.633، وهو ما يؤكد دور هذه النظم في رفع مستوى الرقابة والالتزام. وبشكل عام، يعكس المتوسط العام البالغ 3.98 بانحراف معياري 0.276 اتجاهًا عاماً قوياً نحو الاعتقاد بأن النظم الإلكترونية تسهم بفاعلية في تعزيز أداء المراجع الداخلي، من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية، ورفع جودة البيانات، وتسهيل الوصول إلى المعلومات، ودعم التحليل، وتطوير جودة التقارير، وتوثيق التعاون المؤسسي.

### اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

قبل البدء باختبار الفرضيات لابد من إخضاع البيانات للتحليل للتأكد من أن هذه البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا، وللوقوف على ذلك تم استخدام اختبار Shapiro-Wilk، وعلى أساس الفرضية التالية:

الفرضية الصفرية: البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة: البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي

والجدول التالي يبين نتائج اختبار Shapiro-Wilk.

جدول رقم (11) نتائج اختبار Shapiro-Wilk

المحور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Shapiro-Wilk	المعنوية المشاهدة
النظام المحاسبي الإلكتروني	3.83	0.240	0.958	0.693
استخدام النظم الإلكترونية	3.98	0.276	0.928	0.290

من نتائج الجدول أعلاه رقم (11)، يتبين أن قيم مستوى المعنوية المشاهدة أكبر 0.05 مما يعني عدم رفض الفرضية الصفرية أي أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي، وبالتالي يمكن استخدام أساليب التحليل الإحصائي المعلمي في اختبار فرضية الدراسة.



## اختبار فرضية الدراسة

الفرضية الرئيسية: يوجد دور ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المستخدمة على عمليات المراجعة الداخلية

لاختبار الفرضية الرئيسية، تم وضع الفرضيات الفرعية التالية/

## الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الصفرية: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لفاعلية تغيير النظام المحاسبي الإلكتروني على أعمال المراجعة الداخلية.

الفرضية البديلة: يوجد دور ذو دلالة إحصائية لفاعلية تغيير النظام المحاسبي الإلكتروني على أعمال المراجعة.

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار  $t$  لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (12) نتائج اختبار  $t$  لاختبار الفرضية الأولى

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار $t$	مستوى الدلالة
يوجد دور لفاعلية تغيير النظام المحاسبي الإلكتروني على أعمال المراجعة الداخلية	3.83	0.240	12.981	$< 0.001$

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الأولى، كما هو موضح في جدول (12)، وجود دليل إحصائي قوي يدعم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود دور دال لفاعلية تغيير النظام المحاسبي الإلكتروني على أعمال المراجعة الداخلية. فقد بلغ المتوسط الحسابي 3.83 بانحراف معياري 0.240، وهي قيمة تفوق المستوى المحايد المفترض في اختبار  $t$  لعينة واحدة، مما يشير إلى اتجاه إيجابي لدى أفراد العينة نحو الاعتقاد بفاعلية تغيير النظام الإلكتروني في دعم أعمال المراجعة. كما أن قيمة اختبار  $t$  البالغة 12.981 جاءت مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى أقل من 0.001، مما يؤكد وجود فرق معنوي بين المتوسط المحسوب والمتوسط الفرضي. وبناءً على ذلك، يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود دور ذو دلالة إحصائية لفاعلية تغيير النظام المحاسبي الإلكتروني على أعمال المراجعة الداخلية، بما يعكس تأثيراً واضحاً ومهماً للتحويل الإلكتروني في تحسين جودة وكفاءة عمليات المراجعة.

## الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الصفرية: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لاستخدام النظم الإلكترونية على أداء المراجع الداخلي.

الفرضية البديلة: يوجد دور ذو دلالة إحصائية لاستخدام النظم الإلكترونية على أداء المراجع الداخلي.

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار  $t$  لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (13) نتائج اختبار t لاختبار الفرضية الثانية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
يوجد دور لاستخدام النظم الإلكترونية على أداء المراجع الداخلي	3.98	0.276	13.222	< 0.001

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الثانية، كما هو مبين في جدول (13)، وجود دليل إحصائي قوي يبرر رفض الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود دور دال لاستخدام النظم الإلكترونية على أداء المراجع الداخلي. فقد بلغ المتوسط الحسابي 3.98 بانحراف معياري 0.276، وهو أعلى من القيمة المحايدة المفترضة في اختبار t لعينة واحدة، مما يعكس إدراك أفراد العينة لأثر إيجابي واضح للنظم الإلكترونية على جودة وكفاءة أداء المراجع الداخلي. كما جاءت قيمة اختبار t البالغة 13.222 مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى أقل من 0.001، الأمر الذي يشير إلى وجود فرق معنوي بين المتوسط المحسوب والمتوسط الفرضي. ونتيجة لذلك، يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود دور ذو دلالة إحصائية لاستخدام النظم الإلكترونية على أداء المراجع الداخلي، وهو ما يؤكد أن التحول الرقمي يعزز قدرات المراجعين ويرفع من مستوى أدائهم الوظيفي بشكل ملحوظ.

### ملخص النتائج:

في ضوء النتائج المستخلصة من تحليل بيانات الدراسة، تبين وجود اتجاه واضح وإيجابي لدى أفراد العينة نحو الدور الفاعل للنظم الإلكترونية وتغيير النظام المحاسبي الإلكتروني في تعزيز جودة وكفاءة أعمال المراجعة الداخلية. فقد أظهرت المتوسطات الحسابية المرتفعة عبر جميع الفقرات أن التحول إلى النظم الإلكترونية يسهم في تحسين سرعة تنفيذ مهام المراجعة وتقليل الأخطاء، إضافة إلى توفير أدوات تحليل متقدمة تساعد في الوصول السريع والدقيق إلى البيانات التاريخية. كما بينت النتائج أن هذه النظم تعزز من قدرة المراجع الداخلي على اكتشاف المخاطر المالية وإعداد تقارير مهنية دقيقة، فضلاً عن دورها في تحسين التنسيق بين فرق العمل وتسهيل مراجعة العمليات المعقدة داخل المصرف. وقد دعمت اختبارات t لعينة واحدة هذه الاتجاهات، حيث أثبتت وجود دلالة إحصائية قوية لكل من فاعلية تغيير النظام المحاسبي الإلكتروني في تطوير أعمال المراجعة الداخلية ودور استخدام النظم الإلكترونية في تحسين أداء المراجع الداخلي، وذلك من خلال قيم t المرتفعة ومستويات الدلالة التي جاءت أقل من 0.001. وتشير هذه النتائج مجتمعة إلى أن التحول الإلكتروني يمثل أداة استراتيجية أساسية تسهم في رفع جودة العمل الرقابي وتحقيق كفاءة أعلى في الأداء المهني للمراجعين الداخليين.

### الاستنتاجات :

1. تغيير النظام المحاسبي الإلكتروني كان له دور ذو دلالة إحصائية في تحسين أعمال المراجعة الداخلية ورفع كفاءتها التشغيلية.

2. استخدام النظم الإلكترونية يسهم بشكل واضح في تحسين أداء المراجع الداخلي عبر تعزيز الدقة والسرعة وتحسين جودة التحليل والتقارير.
3. النظم الإلكترونية ترفع من مستوى الاعتمادية والثقة في البيانات والتقارير المحاسبية المستخدمة في المراجعة الداخلية.
4. التحول الرقمي يعزز قدرة المراجعين على اكتشاف الأخطاء والمخاطر المالية، خصوصاً في العمليات المعقدة.
5. هناك تكامل واضح بين استخدام النظم الإلكترونية وتحسين التعاون بين فرق العمل داخل المؤسسة.

### التوصيات

1. ضرورة الاستمرار في تطوير وتحديث النظم الإلكترونية المحاسبية بما يتوافق مع احتياجات المراجعة الداخلية الحديثة.
2. توفير برامج تدريب دورية للمراجعين الداخليين لتعزيز مهاراتهم في استخدام التقنيات التحليلية المتقدمة.
3. العمل على دمج أدوات ذكاء الأعمال والتحليلات المتقدمة لدعم عمليات التدقيق والكشف المبكر عن المخاطر.
4. تحسين البنية التحتية الرقمية في المصارف والمؤسسات لضمان سرعة الوصول إلى البيانات وجودتها.
5. تشجيع المؤسسات على تبني سياسات تحول رقمي شاملة تدعم التكامل بين الأقسام وتزيد من فعالية المراجعة الداخلية.

### قائمة المصادر والمراجع

#### أولاً الكتب:

- 1- أحمد حسين علي، مجدي حامد حجازي: أصول المراجعة الداخلية (دار التعليم الجامعي، 2010)
- 2- الذبيبة، زياد عبد الحليم، الرمحي، نضال محمود والجعيدي، عمر عيد: نظم المعلومات الرقابة والتدقيق (2011)
- 3- الطائي، محمد عبد الحسين وسلامة، رأفت سلامة: نظم المعلومات المحاسبية (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2012)
- 4- إدريس عبد السلام اشتوي: المراجعة معايير وإجراءات (بنغازي، جامعة بنغازي، الطبعة السادسة، 2013)
- 5- تحسين الشاذلي: المراقبة الداخلية والمراجعة في الأجهزة الخدمية (الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000)
- 6- خالد أمين عبد الله: علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعملية (دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007)
- 7- خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي: الأصول العلمية والعملية للتدقيق الحسابات (دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1998)
- 8- خلف عبد الله الوردات: التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية (مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2006)
- 9- داوود يوسف صبح: دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية (اتحاد المصارف العربية، ط2، بيروت، لبنان، 2010)

- 10- عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان وشريفة علي حسن: أسس المراجعة، الأسس العملية والعلمية (الدار الجامعية، مصر، 2003)
- 11- عبد الفتاح محمد الصحن: أصول المراجعة (الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000).
- 12- عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان وشريفة علي حسن : أسس المراجعة، الأسس العملية والعلمية (الدار الجامعية، مصر، 2003)
- 13- عبدالفتاح محمد الحصن: أصول المراجعة (الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000)
- 14- عبد الفتاح الصحن، أحمد النور: الرقابة ومراجعة الحسابات (مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002)
- 15- د. عبد الوهاب نصر علي، د. شحاته السيد شحاته: الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006)
- 16- علي أحمد الحداد: الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات (طرابلس، إدارة المطبوعات والنشر، 2010)
- 17- فتحي رزق السوافيري وآخرون: الرقابة والمراجعة الداخلية (دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002)
- 18- فياض حمزة رملي: نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة (الأياضي للنشر والتوزيع، 2011)
- 19- قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحيى: نظام المعلومات المحاسبية (وحدة الحداثة للطباعة والنشر، العراق، 2003)
- 20- مجدي حامد حجازي: أصول المراجعة الداخلية (دار التعليم الجامعي، 2010)
- 21- محمد بوتين: المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003)
- 22- محمد يوسف حنفاوي: نظم المعلومات المحاسبية (دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2001)
- 23- محمود رأفت وآخرون: علم التدقيق الحسابات النظري (دار المسيرة، عمان، 2011 الأردن)
- 24- مرام رضا خلاص: المراجعة الداخلية للمؤسسة (دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013)

#### ثانياً: الرسائل:

- 1- إدمون طارق إدمون جل (2010): مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين، مذكرة ماجستير، غزة، فلسطين، عمادة الدراسات العليا قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة-
- 2- رانية نور الدين عثمان ومحمد المعتز المجتبى محمد (2021): دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين جودة المراجعة الداخلية باستخدام الحاسب الآلي، جامعة النيلين السودان، رسالة ماجستير.
- 3- سفيان أزر عبد الكريم (2022): أثر استخدام تقنية المعلومات على كفاءة المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية العراقية، جامعة الإسكندرية، مصر، رسالة دكتوراه.

- 4- عيادي عبد القادر (2007، 2008): دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.
- 5- علي مانع صنيهيب شرار المطيري (2012): دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية، دراسة ميدانية، مذكرة ماجستير، الكويت، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- 6- محمد ميلاد الشلباق (2014): واقع مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بالمصارف التجارية الليبية، أكاديمية الدراسات العليا جنزور، طرابلس.
- 7- مصلح عبد الله صلاح (2010): دراسة وتقييم نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية، دراسة تطبيقية على المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، غزة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة: الجامعة الإسلامية - غزة -.

### ثالثاً: المجالات:

- 1- سفيان أزهر عبد الكريم (2023): أثر استخدام مراقب الحسابات لتكنولوجيا المعلومات على جودة أدائه المهني، جامعة الإسكندرية، مصر، مجلة علمية.
- 2- سني محمد الكندي ومها الصائغ (2020): أثر استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة الداخلية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، مجلة علمية.